

رسالة حركة السيادة للشعب

بمناسبة العام الجديد

أيها الشعب الارتري الابى

قوات الدفاع الارترية الاشاوس

في البداية اهنتكم باسم حركة السيادة للشعب الارتري بمناسبة حلول العام الجديد واتقدم اليكم بهذه المناسبة باطيب التمنيات والامانى.

لقد مضى زهاء 30 عاما على انجازنا للإستقلال لكن نتيجة لجريمة خيانة اهداف نضالنا المسلح فقد انتزعت وصدورت السيادة الوطنية من شعبنا وانتهكت حقوقه الإنسانية وظل شعبنا يتعرض للذل والمهانة داخل تراب وطنه وفي جميع اراضى المنفى والمهجر . وفي هذه الآونة يقبع شعبنا تحت بطش طاغية لا يهمله سوى بقاءه في السلطة بأى ثمن ، ونتيجة لذلك تدمر اقتصاد البلاد وتدهورت الحياة المعيشية للمواطن الى حد مزرى للغاية وتمزق شمل الاسر واصبح شعبنا في هذه الآونة عرضة لاسوأ مجاعة ولكافة اشكال التنكيل والقمع .

ولتغيير هذا الواقع ، ينبغي ان يتركز الاهتمام الرئيسي لكل القوى الوطنية الارترية على قضايا وطنها وشعبها. كما أن ظروف المرحلة تفرض بإلحاح ضرورة قيام هذه القوى بتعزيز جهودها من اجل توحيد طاقاتها تحت راية هدف واحد والمشاركة بفعالية في انجاز التغيير في ارتريا من لال قوى وطنية ارترية والعمل على تأكيد تحقيق حريات سياسية ومدنية تؤمن الازدهار والنمو الاقتصادي السريع وتنشر العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتمهيد الأرضية لإرساء ديمقراطية دستورية .

تمتلك حركة السيادة للشعب الإرتري رؤية واضحة تجاه تصور ارتريا المستقبلية التي ينبغي ان تشيد من خلال نضال وطني ديمقراطي موحد . ويمكن ايجاز هذه الرؤية بشكل مختصر في النقاط الاربعة التالية :

1. تأكيد وضمن سيادة الدولة والشعب .
2. إنشاء نظام دستوري يرسى حكم القانون .
3. ضمان تأمين الحقوق الإنسانية الأساسية والحريات العامة .
4. نشر السلم والاستقرار والأمان والطمأنينة والازدهار.

وبعبارة أخرى موجزة السعي الى إقامة دولة ارترية دستورية ديمقراطية مستقلة محافظة على وحدتها السيادية وتترسخ فيها سيادة شعبها ، وتوفير الكرامة الإنسانية والاحترام اللائق والحقوق والفرص المتساوية والسلم والعدل والرخاء لكل مواطن ، وتغرس في المواطن روح المشاركة الواعية في كل مجالات الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وتقيم نظاما إداريا يتحلى بالمسؤولية والشفافية والمساءلة وتعمل على التعايش مع كل دول الجوار على أسس السلم وعلاقات حسن الجوار والتعاون المشترك .

ومن الجدير هنا التذكير بأن الانتهاك الأجنبي لحق الشعب الارترى في تقرير مصيره قد اغرق الشعب الارترى طوال خمسة عقود في حروب دامية من اجل استعادة سيادة وطنه ووحدة اراضيه . ويطل علينا عام 2012 وهو يحمل بشائر نهاية تلك القوى التي شنت علينا حربا توسعية مكشوفة تستهدف الهوية والوحدة الوطنية الارترية وظلت تحتل أجزاء من اراضينا لنحو عشرين عاما تحت مبررات تركز على نزعة وطنية شوفينية مشبعة بمفاهيم متخلفة بالية . ولا يستطيع احد ان ينكر ان هذه القوى قد لعبت دورا خطيرا لزرع الشقاق بين الارتريين وتفتيت وحدتهم وخاصة في اوساط أبناء شعبنا المقيمين في المهجر حيث اغدقت الأموال بسخاء مريب لشراء ضعفاء النفوس منهم وحشدتهم لشق وحدة صف القوى الوطنية .

في هذه الآونة تبرز عدة حقائق هامة ، منها ان هذه الحرب قد خلقت الأرضية لتحرير اراضيه المغتصبة بعد احتلال دام اكثر من 20 عاما في انتهاك فاضح لاتفاقية السلام وفي تحد وتجاهل واضح لقرارات ومناشدات مجلس الامن والمؤسسات الدولية الأخرى ومن ثم تنهياً الأرضية لعودة اكثر من 60 الف نازح إرتري اجبروا في عام 2002 على ترك ارضهم لبدء حياتهم من جديد . ولا جدال ان الدور الفعال الذي لعبته قوات الدفاع الارترية في إزالة هذا التهديد الوجودي يستحق الإشادة والتقدير .

هذه المستجدات اتاحت فرصة مواتية لكل القوى الوطنية لكي تتوحد في هدفها وتوجه كل طاقاتها ضد نظام الطاغية الفردي الغاشم الذي انتزع سلطة الشعب وسخرها للبطش به بشكل جائر ، ولتحقيق تغيير جذري وانتقال ديمقراطي بإرادة ارترية صرفة .

وللحقيقة فإن السلام المستديم بين ارتريا واثيوبيا لا يتحقق الا باتفاق البلدين بشكل مشترك، وبشرط ان يكون هذا الاتفاق خاضعا للأعراف والقوانين الدولية ويحترم مبادئ واعراف الاتحاد الأفريقي ويضمن سيادة ووحدة الأراضي الارترية ، كما يتطلب الالتزام بالحدود الدولية بين البلدين والتي تحددت بموجب الاتفاقيات الاستعمارية . إضافة الى ذلك يمكن ان يكون هناك اسهام فعال في شفاء جراح عشرات آلاف الارتريين اذا ما تم تعويض وإعادة الممتلكات والأموال والمؤسسات التي انتزعها قادة نظام الويانى (السابق) من هؤلاء الارتريين الذين طردوا من اثيوبيا بشكل جائر وتعسفى إبان الحرب الحدودية .

وبوضع الاعتبار للمواقع الجيوبولتيكى الهام لمنطقة الافريقي ولمواقع مختلف القوى في هذه المنطقة سيكون من المهم الإشارة هنا الى ان تطوير علاقات ثنائية تركز على مصالح إستراتيجية مشتركة سواء بين ارتريا والسودان وبين ارتريا واثيوبيا وبين ارتريا والدول الأخرى المجاورة بشكل مباشر ستلعب دورا حاسما في إرساء سلام واستقرار وتنمية إقليمية عادلة في المنطقة . ولجعل كل ذلك ممكنا وواقعا ملموسا يبعث على الاطمئنان سيتطلب إقامة أنظمة دستورية ديمقراطية في ارتريا وفي الدول المجاورة لها بشكل مباشر . وبما أن هذه المسألة شأن داخلى يعنى شعوب دول هذه المنطقة فإنه لا ينبغي ان تتدخل اى دولة مجاورة في شؤون الدول الأخرى.

بما أن سيادة السلام الامن والاستقرار العادل في منطقتنا شرط ضرورى لتنمية منطقتنا وللقيام على الفقر والجهل وتحسين المستوى المعيشى للمواطن في منطقتنا ، فإنه : 1. ينبغي وضع نهاية قانونية ودستورية عادلة ومستديمة لكافة الحروب في اثيوبيا وعلى نحو خاص للحرب التي دارت

في إقليم تجراى مؤخرا ، 2. احترام الحقوق الإنسانية للاجئين الارتريين في اثيوبيا وفقا للقوانين الدولية المتعلقة بالحروب والاتفاقيات جنيف ، وهو ما كنا ندعو اليه منذ وقت مبكر ، 3. يتطلب وضع نهاية للنزاع الحدودى بين السودان واثيوبيا وللنزاع الحدودى البرى والبحرى بين الصومال وكينيا بعيدا عن خيار استخدام القوة على ان يكون ذلك على أساس الاتفاقيات الموقعة في بداية القرن العشرين بين بريطانيا واثيوبيا وايطاليا والاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالبحار التي صودق عليها في عام 1982م (United Nations Convention on the Law of the Sea) وان يكون ذلك أيضا وفق احد ثلاثة أساليب ، التفاهم الثنائى او عبر وسيط او عبر التحكيم الدولى.

وبمناسبة حلول العام الجديد المشيع بالأمال اتوجه الى قوات الدفاع الارترية بالتذكير ان مهمتها الدستورية الأولى هي ان تكون درع لحماية الوطن وتأمين سلامة شعبيها والسيادة على كامل التراب الارترى داخل حدوده الدولية المعروفة و ترفض زجها في حروب الدول الأخرى التي لا تعنيها ، كما اناشد هذه القوات ان تسهم بدورها المفترض في النضال الجماهيري الذى يخوضه الشعب الارترى من اجل تحقيق التحول والانتقال الديمقراطى .

إضافة الى ذلك نناشد المجتمع الدولى ان يقدم مساعدات اغاثية عاجلة للشعب الارترى الذى يعانى من مجاعة جماعية طاحنة الى جانب معاناته من مشكلة وباء كورونا ، ومن المهم ان تشمل هذه المساعدات معدات ومواد طبية وبشكل خاص تلك التي تخص الوقاية والتطعيم من هذا المرض ، ونشدد هنا أيضا ان على المجتمع الدولى ممارسة الضغط اللازم على النظام الدكتاتورى في ارتريا من اجل ضمان وصول هذه المساعدات الى الشعب المتضرر.

في الختام ادعو كل وطنى ارترى غيور ان يهتم أولا بقضايا وطنه بدلا من الانشغال بقضايا جارتنا اثيوبيا ، كما اناشد جميع الارتريين توحيد صفوف القوى الوطنية والالنفاف بقوة حول هدف واحد يتمثل ، من ناحية في التصدي ووضع نهاية للواقع الذى افرزته خيانة اهداف كفاحنا المسلح وممارسات النظام الدكتاتورى التي تتسم بالحسد والقمع المفرط ولواقع الفقر والمعاناة اللامحدودة لشعبنا ، ومن ناحية أخرى مضاعفة زخم نضالاتنا الديمقراطية وتعزيزها بكل قوة اجل بناء دولة دستورية و ضمان سيادة العدالة والديمقراطية والرخاء والوئام.

تحيا ارتريا حرة مستقلة
التحية والتقدير لقوات الدفاع الارترية البطة
الخلود والمجد لشهداؤنا الابرار
ليبارك المولى ارتريا وشعبها

مرة أخرى تمنياتى بعام جديد سعيد